



الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة السابعة عشرة

(٢٢-٢٥ أيار/مايو و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السابعة والستون

الملحق رقم ٣٩



الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والستون
الملحق رقم ٣٩

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة السابعة عشرة

(٢٢-٢٥ أيار/مايو و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2345

المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الأول - المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها السابعة عشرة
٦	الثاني - الجزء العام الرفيع المستوى
٦	ألف - افتتاح الدورة
٦	باء - عرض تقارير التنفيذ
٧	جيم - المناقشة
١٣	الثالث - مناقشة مواضيعية بعنوان: "تعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطوير الهياكل الأساسية، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق التماسك الاجتماعي، ونقل التكنولوجيا المناسبة باستخدام سبل التعاون فيما بين بلدان الجنوب"
١٨	الرابع - تقرير الفريق العامل
١٩	الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة
٢٠	السادس - مشروع التقرير
٢١	السابع - اختتام الدورة
٢٢	الثامن - المسائل التنظيمية
٢٢	ألف - موعد انعقاد الدورة ومكانه
٢٢	باء - الحضور
٢٣	جيم - انتخاب أعضاء المكتب
٢٣	دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

- الأول - قائمة المشاركين في الدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين
بلدان الجنوب ٢٥
- الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في
دورتها السابعة عشرة ٢٧

الفصل الأول

المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها السابعة عشرة

١ - اتخذت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقررات التالية في دورتها السابعة عشرة:

المقرر ١/١٧

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

وإذ تؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ٣٣/١٣٤، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي صدقت فيه الجمعية على خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(١)،

وإذ تؤكد من جديد أيضا وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في نيروبي، في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ التي صدقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٢٢، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩^(٢)،

وإذ تلاحظ أن تغيرا كبيرا قد طرأ على هيكل المعونة في العقد الحالي، وإسهام جهات جديدة مانحة للمعونة ونهج شراكة مبتكرة، التي تطبق طرائق تعاون جديدة، في زيادة تدفق الموارد، وأن التفاعل بين المساعدة الإنمائية والاستثمارات الخاصة، والتجارة، والأطراف الفاعلة الجديدة في مجال التنمية يوفر فرصا جديدة أمام المعونة للإفادة من تدفقات الموارد المقدمة من القطاع الخاص،

وإذ تؤكد من جديد دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك للتعاون الثلاثي، اللذين يوفران موارد إضافية تشتد الحاجة إليها لتنفيذ برامج التنمية،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٢٢، المرفق.

وإذ تقر بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويتنوع تاريخه وخصائصاته،
وإذ تؤكد أنه ينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره تعبيراً عن التضامن
والتعاون بين البلدان على أساس من تجاربها وأهدافها المشتركة، ويدعم ذلك التعاون بشكله
جدول أعمال التنمية الذي يلي احتياجات البلدان النامية وتطلعاتها الخاصة، وإذ تدرك أيضاً
أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكمل التعاون بين الشمال والجنوب ولا يحل محله،
وإذ تعترف بالدور الذي تضطلع به البلدان النامية المتوسطة الدخل بوصفها مقدمة لخدمات
التعاون الإنمائي ومستفيدة منها،

وإذ تحبب بالبلدان النامية أن تقوم، مسترشدة بروح التضامن المشتركة وبما يتسق مع
إمكاناتها، بتقديم الدعم اللازم للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً
للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠^(٣)، وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير
الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير
الساحلية وبلدان المرور العابر^(٤)، في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين
بلدان الجنوب الذي يُعدّ تكملة للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه،

وإذ تشير إلى مقررها ١/١٦ بشأن الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما جاء في وثيقة نيروبي
الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

١ - **تحيط علماً** بالتقريرين المتعلقين بحالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب
والمعنونين "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات
الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم
المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب"^(٥) و "النظر في تقارير مدير برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي"^(٦)؛

٢ - **تحيط علماً أيضاً** بإطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم
المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي^(٧)، وتسلم بأن المبادئ التوجيهية

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١
(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والبلدان المانحة والمؤسسات
المالية والإنمائية الدولية عن التعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس
٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(٥) SSC/17/1.

(٦) SSC/17/2.

(٧) انظر SSC/17/3.

بوصفها وثيقة متطورة، تطلب من الأمانة العامة أن تأخذ في الاعتبار وجهات نظر الدول الأعضاء وشواغلها وآراءها وخبراتها عند تحديثها، وتقرر أن تواصل النظر فيها في الدورة الثامنة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٣ - تشدد على أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب هي هيئة متعددة الأطراف ومحورية لصنع السياسات داخل منظومة الأمم المتحدة لاستعراض وتقييم التقدم العالمي وعلى نطاق المنظومة في تطوير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ودعمه، وفي هذا السياق تؤكد على استمرار الحاجة إلى تقييم فعالية عمل اللجنة الرفيعة المستوى وعملاتها؛

٤ - تسلّم بأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين الشمال والجنوب يتقاسم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛ بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتشجع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية على تبادل خبراتها في إقامة التعاون في مجال التنمية لتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي وضع خطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥؛

٥ - تؤكد من جديد أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب خاصة في البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة، وتكرر الإعراب عن دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصفته استراتيجية لدعم جهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية وأيضاً كوسيلة لتعزيز مشاركة تلك البلدان في الاقتصاد العالمي؛

٦ - تدعو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وكذلك الوكالات المتخصصة وفقاً لولاياتها الخاصة وبرامج عملها والأولويات التي حددتها مجالس إدارتها لاتخاذ تدابير ملموسة لإدماج دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما فيه التعاون الثلاثي، في صميم أنشطتها، لمساعدة البلدان النامية على بناء قدرات لتحقيق أقصى قدر من الفائدة والأثر من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٧ - تقر بالحاجة إلى تعبئة الموارد الكافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدعو، في هذا السياق، جميع البلدان القادرة على المساهمة في هذا التعاون إلى القيام بذلك، من خلال جهات منها صندوق بيريز - غيريرو الاستثماري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٨ - تؤكد من جديد على ولاية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي يستضيفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفها كيانا منفصلاً وجهة تنسيق لتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية على أساس عالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتقرر إعادة تسمية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين

بلدان الجنوب باسم "مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب"، وتطلب إلى الأمين العام، بالتشاور مع الدول الأعضاء، كجزء من تقريره الشامل إلى الدورة الثامنة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين الجنوب، أن يقدم توصيات ملموسة لتعزيز المكتب، بما في ذلك، استجابة المكتب وفعاليتها وكفاءته، على النحو المطلوب، لتمكينه من دعم إدماج التعاون بين بلدان الجنوب في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

٩ - تدعو المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها إلى النظر، كجزء من المناقشات الأوسع على مستوى المجالس التنفيذية حول تدابير استرداد التكاليف، لتخفيض رسوم تقاسم التكاليف التي تحمّل على الميزانية المرسودة لبرامج ومشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمشاريع المنفذة بدعم من تلك الصناديق والبرامج؛

١٠ - تقرر اعتبار تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة^(٨) ومذكرة الأمين العام^(٩) بوصفهما جزءاً من جدول أعمال دورتها السابعة عشرة ووثائقها الرسمية وأن تجري مناقشات على النحو الواجب بشأن التوصيات الواردة فيه وأن تتخذ إجراءات أخرى بناء عليه؛

١١ - تقرر أيضاً أن تقدم هذا القرار للنظر فيه خلال الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

١٢ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً شاملاً إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الثامنة عشرة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

(٨) انظر A/66/717.

(٩) A/66/717/Add.1.

المقرر ٢/١٧

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تأخذ في اعتبارها الآراء المعرب عنها في دورتها السابعة عشرة،

تقرر جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها الثامنة عشرة المقرر عقدها عام ٢٠١٤:

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع مراعاة الدور التكميلي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي والميادين ذات الصلة.
- ٣ - متابعة الإجراءات المنبثقة عن الدورات السابقة للجنة الرفيعة المستوى، ولا سيما دورتها السابعة عشرة التي عقدت في عام ٢٠١٢، بما في ذلك الإجراءات المنبثقة عن النظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة، ومذكرة الأمين العام ذات الصلة فضلا عن إمعان النظر في إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على نحو ما أشارت إليه اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها السابعة عشرة.
- ٤ - النظر في التقرير الشامل المقدم من الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ مقرر اللجنة الرفيعة المستوى ١/١٧، بما في ذلك التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٥ - مناقشة مواضيعية (سيحدد الموضوع بناء على مشاورات سيجريها مكتب اللجنة الرفيعة المستوى مع الدول الأعضاء).
- ٦ - اعتماد تقرير الفريق العامل.
- ٧ - إقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى.
- ٨ - مسائل أخرى.
- ٩ - اعتماد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن أعمال دورتها الثامنة عشرة.

الفصل الثاني

الجزء العام الرفيع المستوى

ألف - افتتاح الدورة

- ٢ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢، قام رئيس الدورة السابعة عشرة للجنة، ممثل أنتيغوا وبربودا، بافتتاح الدورة وألقى بيانا استهلاليا.
- ٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان رئيس الجمعية العامة.
- ٤ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى ببيان رئيس الدورة السادسة عشرة للجنة.
- ٥ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ٦ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى ببيان نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

باء - عرض تقارير التنفيذ

- ٧ - في الجلستين الأولى والثانية، المعقودتين في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢، وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، نظرت اللجنة في البنود ٢ و ٣ و ٤ من جدول أعمالها.
- ٨ - وقام مدير الوحدة الخاصة بشؤون التعاون فيما بين بلدان الجنوب بعرض التقارير التالية:
 - (أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/17/1)؛
 - (ب) النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (SSC/17/2)؛
 - (ج) مذكرة من الأمين العام بشأن إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSC/17/3).
- وفي معرض تقديم هذه التقارير، وجّه المدير الانتباه أيضاً إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض الترتيبات المؤسسية للأمم المتحدة لدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومذكرة ذات صلة من الأمين العام (انظر A/66/717 و Add.1).

جيم - المناقشة

٩ - بينما أعرب جميع المتكلمين عن إشادتهم بقيمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تميزت المناقشة العامة للجنة بنبرة إيجابية جدا على وجه العموم. وأشار ممثلو مجموعات البلدان وفرادى الدول، على حد سواء، إلى اتساع أهمية ونطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار العديد من المتكلمين إلى أن الآلية تنطوي على إمكانية كبرى لتحويل المشهد الإنمائي العالمي.

١٠ - وأجمعت البلدان النامية على التأكيد مجددا على التزامها السياسي بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعمها القوي له. واعتبرته عنصرا مكملا للتعاون الإنمائي بين بلدان الشمال والجنوب، لا بديلا عنه، حيث إن مسعاها الجماعي يقوم على مبدأ التضامن وعلى افتراضات وشروط وأهداف لها صلة خاصة بالظروف التاريخية والسياسية للبلدان النامية وباحتياجاتها وتوقعاتها. ولذلك فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستحق دعما منفصلا ومستقلا على نحو ما أعيد تأكيده في وثيقة نيروبي الختامية. وأعربت البلدان النامية بصورة جماعية عن أسفها لأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراضها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة لم يدرج في جدول الأعمال الرسمي للجنة، وحثت على إدراجه وإيلائه الاعتبار الواجب.

١١ - واعتبرت الوفود من الضروري تعزيز الآليات المؤسسية الحالية لكفالة الدعم الملائم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشار إلى أن وثيقة نيروبي الختامية وقرارات الجمعية العامة طلبت مرارا وتكرارا إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يتشاور مع الدول الأعضاء لاتخاذ تدابير ملموسة لمواصلة تعزيز الوحدة الخاصة بشؤون التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفها كيانا مستقلا معنيا بتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولوحظ أن الموارد الأساسية للوحدة الخاصة قد شهدت في الواقع انخفاضا على الرغم من ازدياد الطلب عليها في السنوات الأخيرة، وأشارت منظمة حكومية دولية إلى أنها استفادت من خدمات الوحدة الخاصة ومن الدعم الذي توفره. ولاحظت في الوقت نفسه باهتمام وانشغال أن قدرات الوحدة أصبحت بحاجة إلى تعزيز نظرا لعبء التوقعات الملقى على عاتقها ونطاق المهام المنوطة بها، لما في ذلك المهام التي تسند لها إليها الجمعية العامة.

١٢ - واعتُبرت الوحدة الخاصة، بالنظر إلى هيكلها المتعدد الأطراف الثلاثي العناصر لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بكونهما نجحا في خلق فضاء أتاح للأطراف الفاعلة في الأمم

المتحدة والدول الأعضاء والقطاع الخاص والأطراف الإنمائية الفاعلة من القطاع غير الحكومي، أن تقيم شراكات شاملة من أجل تنمية فعالة. وارتئي أن ثمة حاجة إلى تعزيز موقع الوحدة الخاصة ووظائفها ومواردها كيما تصبح قادرة على دعم وتتبع العملية الدينامية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحليلها ودراستها، ووضع تدابير سياساتية وتنفيذها. وأشار وفد إلى "المرونة" فيما يتعلق بنقل الوحدة الخاصة داخل منظومة الأمم المتحدة. وحث بعض الوفود على مواصلة تعزيز رصد خطة عمل بوينس آيرس ووثيقة نيروبي الختامية وتنفيذها. ولاحظ المتكلمون أن المشاورات الحكومية الدولية المتعلقة بتعزيز الوحدة الخاصة بشؤون التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضرورية، إلا أنها لم تبدأ بعد.

١٣ - ورحبت الوفود بإعداد مشروع إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. على أن متكلمين لاحظوا أن المبادئ التوجيهية موجهة لمنظمات الأمم المتحدة لا للبلدان، التي عليها أن تعتمد نهجا عمليات مرنا في موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. واعتبرت مجموعة من البلدان أن المبادئ التوجيهية تشكل أداة لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في عام ٢٠٠٩ بنيروبي.

١٤ - وفي إشارة إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، دعت البلدان النامية بصورة جماعية منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك اللجان الإقليمية، إلى وضع ترتيبات مؤسسية ومالية جديدة أو تعزيز ما هو قائم منها ضمن ولاياتها ومجالات اختصاصها في إطار التوجيه السياساتي العام للجنة الرفيعة المستوى وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. واقترح في هذا الصدد أن تعرض اللجنة الرفيعة المستوى المبادئ التوجيهية التنفيذية للنظر فيها خلال الاستعراض السياساتي الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، والمقرر أن ينعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٥ - ومن فروع المناقشة المتعلقة بالدور الخاص الذي يضطلع به التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وبوضع ذلك التعاون اعتراضُ البلدان النامية بصورة جماعية على الإشارة ضمن مشروع "إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" إلى "شراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال" لكونها لا تمثل وثيقة ختامية منبثقة من عملية تابعة للأمم المتحدة وشُدّد على ضرورة عدم اعتبار تلك الوثيقة مصدرا يُسترشد به في أي عملية من عمليات الأمم المتحدة. وبما أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتطلب حيزا سياساتيا بالنسبة للبلدان النامية، فلا يمكن تقييد تلك البلدان بقواعد وأنظمة صارمة أو سياسات مفروضة، حتى عندما تكون باسم فعالية

المعونة. وأشار إلى أن فعالية المعونة يجب أن تقاس بالنتائج حسب كل حالة على حدة، وأنه لا جدوى من تطبيق مقياس واحد على جميع الحالات. وذكر أن ثمة تباينا بين نموذج المساعدة في إطار التعاون بين بلدان الشمال والجنوب ونموذج المساعدة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سبيل إلى سد الفجوة بينهما باتباع نهج واحد.

١٦ - وكان ثمة اتفاق عام على أنه لا ينبغي اعتبار التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمرا يعوض عن تناقص الدعم المقدم من بلدان الشمال إلى أقل البلدان نموا. وحث عدد من الوفود البلدان المتقدمة النمو على ألا تخلف وعودها بتقديم المعونة.

١٧ - وأشار عدد من البلدان المتقدمة النمو إلى أنه بينما ينبغي الوفاء بالتزامات المعونة على النحو الموعود، فإنه من الضروري أيضا، في سياق مشهد دولي سريع التغير، تجاوز الشكل التقليدي للتعاون ومراعاة منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتجربة الإنمائية لهذه البلدان. إلا أنه من الضروري الانفتاح على تبادل المعلومات بشأن الدروس المستفادة من مختلف نماذج التعاون الإنمائي وزيادة تعزيز فهم إيجابيات كل نموذج وأوجه التكامل والتآزر بين مختلف النماذج.

١٨ - وأعربت مجموعة من البلدان المتقدمة النمو عن رأي مفاده أن المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، المنعقد في بوسان بجمهورية كوريا يعتمد مبادئ معروفة لدى جميع الأطراف الإنمائية، بما في ذلك الواردة في خطة عمل بونين آيرس (١٩٧٨) ووثيقة نيروبي الختامية (٢٠٠٩) وينبغي بالتالي استلزامه في جميع أشكال الشراكة الإنمائية. والغاية من ذلك إنما هي إضفاء الفعالية على التنمية لا على المعونة فحسب. ويسلم منتدى بوسان بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب يختلفان من حيث الطبيعة والطرائق والمسؤوليات، وأن المبادئ والالتزامات والإجراءات المتفق عليها في وثيقة بوسان الختامية إنما وضعت مرجعا ليسترشد به شركاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب طواعية.

١٩ - ولاحظ وفد أن البلدان النامية أصبحت أطرافا رئيسية فاعلة في الميدان الاقتصادي، وأن المبادلات التجارية والاستثمار والحوالات والأعمال الخيرية وغير ذلك من موارد القطاع الخاص ساهمت في تقزيم المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن ثلاثة من الشركاء التجاريين الخمسة الرئيسيين لأقل البلدان نموا هم من بلدان نامية أخرى، وقال إن أوجه التباين التقليدية بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة أصبحت أقل أهمية. وذكر أن ثلثا كاملا من الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يأتي الآن من البلدان النامية. ولاحظ وفد أن ذلك الوضع الجديد يستلزم وضع مجموعة من المعايير الدولية المنطبقة على جميع أشكال المساعدة. وأعربت

البلدان النامية عن قلقها إزاء استخدام مؤشرات تتغير باستمرار كأساس لتصنيف تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٠ - وقالت بعض الوفود إنها لا ترى أي تضارب جوهري بين التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من حيث الأهداف؛ وذكرت أن ثمة حاجة إلى إقامة شراكة إنمائية عالمية جديدة تشمل جميع طرائق التعاون الثلاث.

٢١ - وأشار المتكلمون إلى ازدياد حجم ونطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من حيث مشاريع التكامل الإقليمي، والمبادرات الإقليمية الرائدة، والأطر الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وأشار عدة متكلمين إلى الدور الهام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في نقل التكنولوجيا، وتيسير سبل الوصول إلى الأسواق، وتقديم المساعدة الإنمائية، وتوجيه التدفقات الاستثمارية. وبفضل التواصل المتزايد داخل البلدان النامية وفيما بينها، ظهرت فرص جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وفي هذا الصدد، لفت عدة متكلمين الانتباه إلى المبادرات القائمة والمقررة فيما يتعلق باستخدام بوابات الإنترنت لتبادل المعارف.

٢٢ - وفي إطار الدعوة إلى زيادة حجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بقدر كبير وإضفاء طابع مؤسسي عليه، أشار إلى أن "بلدان الجنوب لديها نُظم فعالة لتبادل المعلومات، وخيارات أثبت جدواها في مجال السياسات الإنمائية، وحلول مجرّبة لبناء القدرات المؤسسية، وتكنولوجيات ميسورة التكلفة ومناسبة في مجالات الأمن الغذائي وتغير المناخ والأبحاث المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز". وإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن الجنوب مصدر هائل للحلول المناسبة والمجربة للتحديات الإنمائية، وهي حلول يمكن للبلدان النامية غير الساحلية أن تستفيد منها. وثمة حاجة إلى تركيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على احتياجات أقل البلدان نمواً التي تحظى بالأولوية، على النحو المبين في برنامج عمل اسطنبول. ولاحظ عدد من المتكلمين أن الظروف السلبية في مجال الاقتصاد الكلي ما زالت تحد من تنمية فئات كاملة من البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وشدد عدد من المتكلمين على أن إيجاد القدرات الإنتاجية وخلق فرص العمل هما من أهم أولويات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٢٣ - وقد أبرزت موجات التغيير غير المسبوقة التي اجتاحت العالم بوضوح ضرورة زيادة حجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي أن يكون للأمم المتحدة دور مهم في توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعميم مراعاته باعتباره مسألة من المسائل الشاملة التي تقع في صلب الخطط الإنمائية لكل صناديق المنظمة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وذلك

سواء في نيويورك أو في الميدان. وشددت الوفود على ضرورة تحديد رؤية طويلة الأجل ووضع ترتيبات عالمية لتعظيم أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٤ - ومع الإشارة إلى الإسهام المهم للتعاون في الحفاظ على زخم النمو العالمي في خضم أزمات اقتصادية ومالية كبرى، أكد عدد من الوفود على أنه حتى البلدان النامية السريعة النمو ما زالت تواجه مشاكل خطيرة، بما في ذلك استمرار الفقر، واتساع هوة التفاوت، والمشاكل المتصلة بالاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي. وفي الواقع، فإن أغلبية فقراء العالم يعيشون في بلدان متوسطة الدخل تصدت للتراجع الحاد في المساعدة الإنمائية الرسمية باستخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب بطريقة مبتكرة.

٢٥ - ومن المواضيع الرئيسية للمناقشة الدور الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بسبل منها الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. ورحب عدة متكلمين بقيام وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بتعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأشار عدد منهم إلى أن هناك مجال كبير لتحسين الوضع. وفي هذا السياق، كان تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب موضوعاً خاصاً حظي بالاهتمام. وقال أحد الوفود إن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ينبغي أن تسترشد، أثناء تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، بالأولويات التي تحددها مجالس إدارتها؛ وشجع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التشاور مع المجلس التنفيذي للبرنامج في هذا الشأن حين إعداد الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة المقبلتين.

٢٦ - وأشار عدد من الوفود إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يضم طائفة متنوعة من المشاركين: فأبرز الجهات الفاعلة بالإضافة إلى الحكومات هي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. واعتُبر ذلك بمثابة شراكة إنمائية عالمية جديدة تشمل جميع أصحاب المصلحة، سواء منهم التقليديون أم الجدد. وفي هذا السياق، يكتسي التنسيق على مستوى السياسات العامة والتنفيذ أهمية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

٢٧ - ولوحظ أن البلدان النامية تتزايد قدراتها التنافسية على الصعيد الدولي، سواء في الإنتاج أو الاستثمار. وقد بدأ القطاع الخاص في الجنوب يقوم بدور نشط يتعدى الشراكات الإنمائية التقليدية بين الدول. وأصبحت العديد من مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف غير المرتبطة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعمل أيضاً من خلال قنوات متعددة، مثل تحويلات الأموال المباشرة، والشراكات المشتركة مع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية.

٢٨ - وكان الدور الإيجابي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال تحسين البنى التحتية للاتصالات والنقل موضوعاً شدد عليه عدد من المتكلمين، ولا سيما من البلدان غير الساحلية. وأشار وفد كان يتكلم باسم مجموعة من البلدان النامية إلى دراسة أعدّها البنك الدولي عن تكاليف ممارسة الأعمال التجارية وأظهرت ارتفاع التكاليف المفروضة على التجارة في البلدان النامية غير الساحلية على نحو غير متناسب. ودعا إلى العمل على وضع نظام استثماري تفضيلي من الإعفاءات الضريبية وضمانات القروض والضمانات من المخاطر لتشجيع الشركات في بلدان الجنوب على الاستثمار في البنى التحتية وبناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية.

٢٩ - وأشار أحد الوفود إلى وجود بعض نقاط الاختلاف مع التقارير المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى؛ وقد أشارت الأمانة العامة إلى تلك النقاط.

٣٠ - وقد شاركت اثنتا عشرة وكالة وبرنامجاً متخصصاً في المناقشة العامة، حيث قدمت مجموعة متنوعة واسعة من الأنشطة والمبادرات وآليات التبادل في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما فيها تلك المستحدثة لتعزيز القدرات الإنتاجية. وأشار بعض منها إلى إيجاد ترتيبات واستراتيجيات خاصة لتعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ووصفت جميعها الأنشطة التنفيذية التي تعكس الأهمية الجديدة التي تولى لهذه الطريقة باعتبارها وسيلة لتوسيع نطاق النمو والقدرات الإنمائية. وأشار إلى أن اجتماع اللجنة كان مناسبة للنظر في دور التعاون الثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب في التعامل مع القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة التي يزمع النظر فيها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

الفصل الثالث

مناقشة مواضيعية بعنوان: "تعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطوير الهياكل الأساسية، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق التماسك الاجتماعي، ونقل التكنولوجيا المناسبة باستخدام سبل التعاون فيما بين بلدان الجنوب"

٣١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول الأعمال في جلستها الرابعة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

٣٢ - وقدم ممثل نيبال، الذي تولى إدارة المناقشة المواضيعية، المتكلم الرئيسي وأعضاء حلقة النقاش الخمسة^(١٠).

٣٣ - وبحث المناقشة المواضيعية التي عقدتها اللجنة يوم ٢٣ أيار/مايو دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز التحول الاجتماعي والاقتصادي عن طريق تطوير البنية التحتية، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ونقل التكنولوجيا الملائمة. ولدى افتتاح المناقشات، أشار مدير المناقشة إلى أن البلدان النامية تمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهي الحصة التي كان من المتوقع أن ترتفع إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وكانت المسألة المطروحة هي معرفة الكيفية التي يمكن بها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يعزز ذلك النمو القوي الكفيل بإحداث التحول الاجتماعي والاقتصادي العام في بلدان الجنوب.

٣٤ - وتناول كل من الخبراء الخمسة الذين قدموا عرضاً أثناء المناقشة المواضيعية جانباً محدداً من جوانب هذه المسألة.

الكلمة الرئيسية

٣٥ - في الكلمة الرئيسية، أكد نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على أهمية سياسات وبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التعامل مع التغير البيئي. ومن شأن عدم التصدي للتحديات البيئية أن يكون له تأثير على استدامة التنمية برمتها، بما في ذلك تلك التي تحققت من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. ففي عام ٢٠١٠، كانت نسبة تفوق ٩٠ في المائة من الكوارث الطبيعية التي تسببت في تشريد الناس - الفيضانات والجفاف والعواصف -

(١٠) إن الآراء التي أعرب عنها أعضاء حلقة النقاش لا تعبر بالضرورة عن آراء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

مرتبطة بالمناخ. ومن شأن تطوير البنية التحتية البيئية والقدرة على التعامل مع التغيرات البيئية أن يؤدي إلى إيجاد فرص عمل لائقة وزيادة التماسك الاجتماعي، في حين أن عدم القيام بذلك يمكن أن تكون له نتائج سلبية للغاية. ومن شأن تسارع وتيرة التغير البيئي، بما في ذلك تغير المناخ، أن يحدد مسارات التنمية لكل بلد على حدة؛ وتكتسي فعالية التعاون الدولي، وخاصة التعاون بين بلدان الجنوب، في حشد سبل التصدي الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة أهمية حاسمة في هذا الصدد. وأمام البلدان النامية الكثير مما يتعين عليها تعلّمه من بعضها البعض، ويمكن للتعاون بين بلدان الجنوب أن يساعد على بناء القدرات الضرورية لإحداث التحولات والتعديلات اللازمة. ولتيسير نمط تعلّم من هذا القبيل، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتصميم موقع على شبكة الإنترنت، اسمه آلية التبادل في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ودشن نائب المدير التنفيذي رسمياً هذه الآلية، التي صُممت لتشجيع تبادل المعلومات، وتطوير شبكات الممارسين، ولتكون بمثابة مركز لتبادل الأخبار والتقارير عن المناسبات، والدراسات الإفرادية، والمدونات وغيرها من الوسائل الداعمة للتعاون بين بلدان الجنوب في المسائل البيئية.

العرض الأول

٣٦ - وصف مقدّم موضوع "دور مصارف التصدير والاستيراد في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من خلال تطوير البنية التحتية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" كيف يعزّز التخفيف من حدة المخاطر وتمويل التجارة الروابط الحيوية فيما بين بلدان الجنوب التي لها آثار اقتصادية وتقنية وخدمائية هامة. ومن بين نتائج أنشطة مصرف بلاده تحسّن إنتاج الحبوب الغذائية، وكهربية الريف، وتطوير البنية التحتية التي تشارك فيها الشركات الهندية في إحداث التغير الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق النمو في البلدان النامية الأخرى. وفي مجال تسهيل التجارة و "تنمية القطاعات الاقتصادية" في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قام المصرف بنقل الخبرة الزراعية والتكنولوجيا الصناعية، وساعد في التطوير المؤسسي لخدمات تمويل المشاريع الصغيرة، وشجّع نمو التعاونيات، وطوّر القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

العرض الثاني

٣٧ - أوضح مقدّم موضوع "الدور الذي يقوم به التعاون بين بلدان الجنوب في تطوير البنية التحتية لتعزيز التحول الاجتماعي والاقتصادي في آسيا" أن تطوير البنية التحتية قطاع مزدهر في آسيا ومدعوم في قسط كبير منه عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع

ذلك، وإذا أريد ترجمة ذلك إلى تحول وتماسك اجتماعيين، فلا بد من استيفاء عدة معايير. فيتعين دراسة التكاليف البيئية والاجتماعية ورصدها؛ ويجب أن يكون توزيع التكاليف والفوائد، على الصعيد المحلي وفي ما بين الشركاء المعنيين من بلدان الجنوب منصفاً؛ ويجب أن تكون المشاريع فعالة من حيث التكلفة على المدى الطويل. وقال إن التفاوت المتزايد في توزيع البنى التحتية يمثل مشكلة في آسيا، ولا بد من التصدي لها. وحتى بعد تناول هذه المسائل، فإنه من الصعب التكهن بالنتيجة العامة من حيث الأثر الاجتماعي، لأن العلاقات المتشابكة في هذه المسألة معقدة وتنطوي على تعدد الجهات الفاعلة. غير أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتطوير البنية التحتية يشكل قطاعاً من قطاعات النمو، لأن الفوائد عادة ما تُقتسم بين الشركاء، وخصوصاً عندما تكون هناك روابط ثقافية تتعدى الحدود الوطنية، كما هو الأمر عموماً في آسيا.

العرض الثالث

٣٨ - قال مقدّم موضوع "الاستثمار العمالة الكثيفة: وسيلة ذات مصداقية لإيجاد فرص العمل من خلال تطوير البنية التحتية" إنه على الرغم من أن الاستثمارات في البنية التحتية كانت لها عموماً آثار مضاعفة كبيرة على الاقتصاد، فإن دورها في زيادة المساواة والتماسك الاجتماعي لا يزال لم يستغل بعد. فعلى سبيل المثال، وفي حين أن إيجاد فرص العمل يعتبر أمراً مهماً، فإن حوالي الثلث فقط من البلدان هي التي حددت أهدافاً لإيجاد فرص العمل أثناء مرحلة التخطيط في برامجها الخاصة بالتحفيز على تشييد البنى التحتية. وبما أن تشييد البنى التحتية هي عملية تتطلب رؤوس أموال كثيفة، فإن كان هناك اتجاهاً لاتخاذ القرارات ضمن مجموعات صغيرة من أرباب المال وصُناع القرار. وكان نمو البطالة إحدى النتائج المتكررة الناجمة عن هذا التطوير. وتفادياً لذلك، يتعين على المطورين أن يأخذوا في الاعتبار تحديات التأثيرات المفيدة والعوامل المضاعفة لها، وينخرطوا في عملية تشاورية وشفافة وشاملة، ويشاركوا الجهات الفاعلة المحلية في أعمال تخطيط مشاريعهم وبنائها وصيانتها وتولي زمام الأمر فيها. وهذا من شأنه أن يحقق أقصى فائدة من الروابط الخلفية والأمامية، وتعزيز الأسواق المحلية وتحسين الآثار التوزيعية ومحاربة عدم التكافؤ. وأظهرت الدراسات أن فوائد استخدام الموارد المحلية كانت باهرة. فقد وجدت دراسة أجريت في مدغشقر للمقارنة بين مشاريع بناء مدارس ذات مخرجات مماثلة أن مشروعاً استخدم الموارد المحلية اقتضى تكلفة أقل بنسبة ٤٥ في المائة وأدى إلى توليد خمسة أضعاف دخول للعمال من مشروع استخدم وحدات بناء مستوردة. وفي مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من المهم إعداد تقارير تقييم الأثر على الأيدي العاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بمشاركة الهيئات المشتركة

بين الوزارات ومختلف الجهات المعنية لتحسين آثار توزيع تلك المشاريع. وسيتمكّن النهج القطاعي البلدان من زيادة فرص العمل وزيادة الاستفادة من الموارد المحلية التي تشمل الشركات والعمال المهرة وغير المهرة. وبوسع المحافل الإقليمية أن تسهّل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على غرار الآليات الأخرى المنشأة لتقاسم المعرفة، مثل الحلقات الدراسية الإقليمية المنظمة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب، وشبكات الجامعات، والكليات التقنية الوطنية المترابطة لتبادل المناهج الدراسية والموظفين.

العرض الرابع

٣٩ - أوضح مقدّم موضوع "كيف يمكن للبلدان النامية أن تدعم بعضها البعض على نحو أفضل لنيل فرص أكبر للحصول على الأدوية الأساسية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب"، أن هناك أدلة مبررة كثيرة على التعاون بين بلدان الجنوب في القطاع الصحي، ولكن هناك القليل من الجهد لمعرفة ما يحدث بشكل عام على وجه التحديد. وكانت دراسات أجراها معهد البحوث ونظام المعلومات للبلدان النامية قد وجدت أن أربعة بلدان نامية رئيسية فقط هي التي تساهم بنحو ٢٠٠ مليون دولار سنوياً في مجال التعاون الصحي. وكان لأحد البلدان دور كبير في تسهيل تطوير النظم الصحية، بما في ذلك الصناعات الدوائية. وكان لبلدين ناميين برامج تقوم بإيفاد الأطباء إلى بلدان أخرى. وقدم عدد من البلدان التدريب الطبي. وهناك على ما يبدو تعاون قوي نسبياً فيما بين بلدان الجنوب في تقديم الخدمات الصحية في أفريقيا، ولكن البحوث المنهجية بشأن نطاقه غير متوفرة. وفي مجال التكنولوجيا الحيوية، ساهم المؤلفون من البلدان النامية بنسبة ٨,٢ في المائة مما يفوق ٦٤٠.٠٠٠ ورقة علمية منشورة في جميع أنحاء العالم من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٥. وكانت نسبة الأوراق التي شارك فيها مؤلفون من بلدان الجنوب حوالي ٣ في المائة فقط، في حين كانت نسبة الأوراق التي شارك فيها مؤلفون من بلدان من الشمال ٤٠ في المائة. وأدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال البحوث إلى خفض تكاليف الأدوية، كما يتضح من علاجات وباء التهاب السحايا والكوليرا. وسعيًا لتعزيز التعاون في بين بلدان الجنوب في المجال الطبي، كان التحدي هو معرفة كيفية ربط حوافز السوق باحتياجات البحث والتطوير الفعلية.

المناقشة العامة

٤٠ - جعلت المناقشة العامة التي تلت العروض الوفود تنخرط في أسئلة وأجوبة عن الكيفية التي يمكن بها للجنة أن تشجّع وتسهّل اندماج التعاون بين بلدان الجنوب في مجال تطوير البنية

التحتية مع الخطط الوطنية بصورة أكبر، ومدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجال الطبي؛ والشروط التي تحكم عمليات مصرف الهند للاستيراد والتصدير؛ وأفضل السبل لإشراك البلدان المتقدمة في التعاون الثلاثي لتطوير البنية التحتية.

٤١ - وأكد أعضاء حلقة النقاش من الخبراء على أهمية سد الفجوات القائمة من حيث المؤسسات والمعلومات والمساءلة في التعامل مع أوجه القصور الناجمة عن تشتت السلطة والمساءلة. وما لم يتحرك البلد المضيف نفسه للتغلب على العقبات القائمة، فإنه سيكون من الصعب معالجة هذه المسألة.

٤٢ - وفي ما يتعلق بالشروط التي تحكم تمويل الاستيراد والتصدير، قال الخبير إن طلب السوق والترتيبات الثنائية عاملان حاسمان في هذا الشأن.

٤٣ - وقال أحد الخبراء إن هناك تقارب في وجهات النظر بين البلدان المتقدمة والنامية على الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في تطوير البنية التحتية. وعند انتزاع المزيد من الدعم من الدول المتقدمة في القطاع الصحي، ينبغي للبلدان النامية أن تحدد أولوياتها وتجمع بين مختلف الجهات المعنية. ويمكن لمغتربي البلدان النامية أن يصبحوا عاملاً مضاعفاً رئيسياً للفعالية.

الفصل الرابع

تقرير الفريق العامل

٤٤ - في الجلسة الخامسة، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها.

٤٥ - وأفادت رئيسة الفريق العامل ومقرته ونائبة رئيس اللجنة بأن الفريق العامل لم يكمل عمله على إعداد مشروع مقررين قُدموا إليها. ولذلك، أوصى الفريق العامل اللجنة بتعليق الدورة السابعة عشرة، لا إغلاقها، على أن تستأنف عندما يكون الفريق العامل قد اختتم مشاوراته، وكان في وضع يمكنه من تقديم مشروع المقررين إلى اللجنة للبت فيها.

٤٦ - وفي الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة توصية الفريق العامل الداعية إلى تعليق الجلسة في انتظار مزيد من المشاورات بشأن قراراتها. وبناء على ذلك، عُلفت الدورة السابعة عشرة، على أن تستأنف عندما يكون الفريق العامل قد اختتم مشاوراته، وكان في وضع يمكنه من تقديم مشروع المقررين إلى اللجنة للبت فيها.

الفصل الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة

- ٤٧ - في الجلسة السادسة، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نظرت اللجنة في البنود ٣ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من جدول أعمالها.
- ٤٨ - وفي الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة جدول أعمال دورتها الثامنة عشرة (انظر الفصل الأول، المقرر ٢/١٧).
- ٤٩ - وفي المقرر نفسه، أذنت اللجنة لرئيسها أن يتشاور مع ممثلي الدول الأعضاء بشأن المناقشة المواضيعية لدورتها الثامنة عشرة وأن يُبلغ المقرر المتخذ على أساس تلك المشاورات إلى الدول الأعضاء قبل الدورة الثامنة عشرة كيما يتمكن المندوبون من اتخاذ الإجراءات التحضيرية المناسبة.

الفصل السادس

مشروع التقرير

- ٥٠ - في الجلسة السادسة، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نظرت اللجنة في البند ٩ من جدول أعمالها.
- ٥١ - وقام المقرر، جوشوا موغودو (كينيا)، بعرض مشروع تقرير اللجنة.
- ٥٢ - واعتمدت اللجنة مشروع التقرير وأوكلت للمقرر مهمة إتمامه.

الفصل السابع

اختتام الدورة

- ٥٣ - في الجلسة السادسة، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أدلى رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ببيان ختامي.
- ٥٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات ختامية ببيان ختامي كل من ممثل الأرجنتين ومدير الوحدة الخاصة بشؤون التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الفصل الثامن

المسائل التنظيمية

ألف - موعد انعقاد الدورة ومكانه

٥٥ - عقدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب دورتها السابعة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وعقدت اللجنة ست جلسات (الجلسة الأولى حتى الجلسة السادسة). وعقدت أيضا جلسة تنظيمية في ٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

٥٦ - وترد المعلومات المتعلقة بإنشاء اللجنة والمعلومات الأساسية المتعلقة بها وتاريخها وسيورتها الزمنية وتقارير دوراتها السابقة في التقارير المقدمة من اللجنة إلى الجمعية العامة^(١١).

٥٧ - ووفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٥، دعا إلى عقد الدورة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار الترتيبات الإجرائية المعتادة.

باء - الحضور

٥٨ - حضر الدورة السابعة عشرة للجنة ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحضر الدورة أيضا دولة غير عضو وكيان تلقى كل منهما دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها ولهما بعثة مراقبة دائمة في المقر؛ وتلقت هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛ ووكالات

(١١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ والتصويب (A/35/39 و Corr.1)؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/36/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/38/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/40/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/44/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/46/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/48/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/50/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/52/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/54/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/56/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/58/39)، والمرجع نفسه، الدورة الستون، الملحق رقم ٣٩ (A/60/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/62/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/65/39).

متخصصة؛ ومنظمات حكومية دولية؛ وكيانات غير حكومية وغيرها دعوة للمشاركة بصفة مراقب؛ ودعي أفراد للمشاركة كمتحدثين رئيسيين و/أو أعضاء في فرق المناقشة. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول من هذا التقرير.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٥٩ - انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس:

جون و. أشي (أنتيغوا وبربودا)

نواب الرئيس:

انتخبت اللجنة أصلاً أليسون هيلينا شارترس (أستراليا) ولي هواي ترونغ (فييت نام) وأتيلا زيموي (هنغاريا) نواباً للرئيس، إلا أن اللجنة وافقت في جلستها السادسة، بناءً على طلب من الوفود المعنية، بأن يحل با تراك نغوين (فييت نام) محل لي هواي ترونغ (فييت نام) وأن يحل زولت هيتيسي (هنغاريا) محل أتيلا زيموي (هنغاريا). وبناءً على ذلك، فإن نواب اللجنة هم الآن:

أليسون هيلينا شارترس (أستراليا)

با تراك نغوين (فييت نام)

زولت هيتيسي (هنغاريا)

المقرر:

جوشوا مغودو (كينيا)

٦٠ - وأقرت اللجنة توصية الرئيس بأن تقوم نائبة الرئيس أليسون هيلينا شارترس (أستراليا) بدور رئيسة الفريق العامل. ووافقت لاحقاً على أن تتولى الرئيسة أيضاً مهمة مقررة الفريق العامل.

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٦١ - عقدت اللجنة جلستها التنظيمية في نيويورك في ٣ أيار/مايو ٢٠١٢ لانتخاب مكتب الدورة السابعة عشرة وإقرار جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل.

٦٢ - وأقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت المشروح (SSC/17/L.2) وتنظيم الأعمال (SSC/17/L.3) لدورتها السابعة عشرة. وأجريت مناقشة عامة في الجلسة العامة المعقودة يومي

٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ بشأن البنود ٢ و ٣ و ٤. وقد أُسندت إلى الفريق العامل، الذي من المقرر أن يبدأ أعماله يوم ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢، مهمة النظر في بندي جدول الأعمال ٢ و ٣ و ٤ من أجل المناقشة الموضوعية وأُنيطت به مهمة تقديم توصيات إلى اللجنة. وترد في المرفق الثاني من هذا التقرير قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة عشرة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين في الدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا،
إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بربادوس، البرتغال،
بروني دار السلام، بلجيكا، بنغلاديش، بوتسوانا، بورкина فاسو، البوسنة والهرسك، بيرو،
تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، رومانيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سري
لانكا، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سورينام، شيلي، الصين، العراق، غابون،
غواتيمالا، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، كندا،
كوبا، كوستاريكا، ليبيريا، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، النرويج، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا،
الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن.

دولة غير عضو تلقت دعوة دائمة للمشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة بصفة
مراقب ولها بعثة مراقبة دائمة في المقر
الكرسي الرسولي

كيان تلقى دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها
وله بعثة مراقبة دائمة في المقر
فلسطين

الأمانة العامة للأمم المتحدة والوحدات الأخرى

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية

هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

مركز التجارة الدولية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، صندوق الأمم المتحدة للسكان،
كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، متطوعو الأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي

الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، الاتحاد الدولي للاتصالات؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ منظمة السياحة العالمية

المنظمات الحكومية الدولية

أمانة الكومنولث، البنك الإسلامي للتنمية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ الاتحاد الأوروبي، منظمة الدول الأمريكية، منظمة التعاون الإسلامي، منظمة شركاء في مجال السكان والتنمية

المنظمات غير الحكومية وغيرها من الكيانات التي وجهت إليها الدعوة للمشاركة بصفة مراقب

مصرف التصدير والاستيراد الهندي، شبكة التعاون بين البلدان الأمريكية، جامعة برنستون، معهد تسخير الأبحاث ونظم المعلومات لخدمة البلدان النامية

الأفراد الذين وجهت إليهم الدعوة للمشاركة بصفة متكلم رئيسي و/أو عضو في فريق نقاش

ساشين شاتورفيدي (زميل أقدم بمعهد تسخير الأبحاث ونظم المعلومات لخدمة البلدان النامية)، وأمينة محمد (نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وريتا نانجيا (خبيرة في مجال البنية التحتية ونظم المعلومات والتكنولوجيا)، و ت. د. سيفاكومار (ممثل مقيم لشؤون الأمريكتين). مصرف التصدير والاستيراد الهندي، وتيريه تيسم (رئيس برنامج الاستثمار في فرص العمل ذات الكثافة العمالية، منظمة العمل الدولية)

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها السابعة عشرة

- مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (A/66/717)
- مذكرة من الأمين العام يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/66/717/Add.1)
- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/17/1)
- النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (SSC/17/2)
- مذكرة من الأمين العام بشأن إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSC/17/3)
- جدول الأعمال المؤقت المشروح وقائمة الوثائق (SSC/17/L.2)
- مذكرة من مدير البرنامج بشأن إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال (SSC/17/L.3)

